

علي عفيفي علي غازي *

دستور الوحدة الوطنية المصرية (١٩٢٣)

يُعَدّ دستور العام ١٩٢٣ في مصر أول أساس من أسس نظام الحكم البرلماني، وأول دستور ديمقراطي، وخطوة مهمة على درب التطور السياسي والدستوري، وبداية صفحة جديدة في تاريخ ذلك البلد. وتتركز هذه الورقة على مسألة تمثيل الأقليات في هذه التجربة الدستورية اللاحقة، لكنها تضع ذلك في سياق تكوّن الجامعة الوطنية المصرية الحديثة على أثر ثورة ١٩١٩ وحلها محل أيديولوجيا الجامعة الإسلامية، وصولاً إلى دستور العام ١٩٢٣ الذي كفل المساواة في الحقوق لجميع المصريين بصرف النظر عن الدين والجنس واللغة، في الوقت الذي كفل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، لينتفي المفهوم الديني للأقلية من قاموس السياسة المصرية ويحلّ محله معنى الأقلية السياسي والاقتصادي.

بت بادئ ذي بدء، تقتضي الضرورة المنهجية الإشارة إلى أن موضوع هذا البحث يتعلق بالصلة بين مسلمي مصر وأقباطها في المجال السياسي، وبحث تلك الصلة من خلال تطوّر الجماعة الوطنية، ومن خلال نمو المفهوم القومي للجامعة السياسية في أعقاب ثورة ١٩١٩، متمثلاً في حركة القومية الليبرالية المصرية، كبداية لتكوين الجامعة الوطنية المصرية في التاريخ الحديث. لقد كانت الدولة المصرية المؤسسة القومية التي قام على أكتافها بناء الجامعة السياسية المصرية. وكانت ثورة ١٩١٩ هي المفجّر، وإليها يعود الفضل في ما تلاها من ترابط الوحدة الوطنية بين شقّي الأمة المصرية، إلى الدرجة التي جعلت اللورد كرومر يكتب قائلاً: «الخلاف الوحيد بين القبطي والمسلم، أن الأول مصري يتعبد في كنيسة مسيحية، بينما الآخر مصري يتعبد في مسجد محمّدي»^(١). ولهذا، لن تسعى هذه الورقة إلى تقديم فهم تاريخي شامل لدستور ١٩٢٣، كأول تجربة دستورية مصرية بعد الاستقلال، كما لن توضح خصوصيته الدستورية، ولا كونه إضافة إلى التجربة الدستورية المصرية، وإنما سيكون التركيز على المسألة الدينية في مصر، باعتبار أن الوحدة الوطنية المصرية تمثّلت في هذا الدستور بصورة جلية واضحة وبأسمى معانيها، مع إشارات سريعة خاطفة إلى القضايا الدستورية الأساسية ومختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالدستور. ويركز هذا البحث على تجربة تمثيل الأقليات في ظل الدستور، وهي الموضوع الذي أثير كذلك عند وضع دستور ٢٠١٢ الحالي، في أعقاب ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، التي ضربت مثلاً رائعاً في الوحدة القومية المصرية، يذكّرنا بما حدث في ثورة ١٩١٩، فهل يعيد

* باحث مصري.

التاريخ نفسه ويصبح دستور ٢٠١٢، الذي عارضته معظم القوى السياسية المصرية وخاصة الليبرالية منها، تكرارًا لتجربة دستور ١٩٢٣ الذي عارضته في حينه قوى الأغلبية متمثلة في حزبي الوفد والوطني؟

ثورة الهلال مع الصليب

صدمت ثورة ١٩١٩ سلطات الاحتلال البريطاني في مصر، التي كانت تعمل على زرع الفتنة الطائفية بين شقّي الأمة المصرية: المسلمين والأقباط، وذلك لأن الثورة أكدت وحدة ذلك الشعب، وأنه وطني، ارتوى بشقّيه من مياه النيل، وتمرّغ جسده بطبئته، فصار جزءًا واحدًا ونسيجًا واحدًا. لقد وقف القبطي والمسلم بقلب واحد يتصدّيان للعدو الإنكليزي دفاعًا عن الوطن، فاتّحين صدرهما لرصاصه الذي لم يفرّق بينهما، فعرف الإنكليز أن أهل مصر جيش واحد، وقلب واحد، وأنه لا سبيل إلى قهرهم، ولا القضاء على وحدتهم المقدسة، السمة المميزة للحركة الوطنية الشعبية.

فشلت خطة كرومر، التي تكلم عليها في كتابه مصر الحديثة، في التفريق بين الأقباط والمسلمين. وأوصى بأن تعتمد الإدارة البريطانية على الأقباط دون المسلمين، مثنياً على الأولين ثناءً خبيثاً لم يرد منه الدفاع عنهم، وإنما أراد أن ينصح لدولته بالأعتماد في إدارة مصر إلا عليهم، بغية إثارة كراهية إخوانهم المسلمين لهم، وإيقاع الفرقة بين شقّي الأمة، فيبتلى بعضهم ببعض، ويجني الإنكليز وحدهم الثمر^(٢). وقد أبى أهل مصر إلا أن يكذبوا هذه الدعوى، ويقف الأقباط مع إخوانهم يداً في يدٍ، مدافعين عن وطنهم الغالي ضد العدو اللئيم، الذي يريد الشر بهم جميعاً. وفي شوارع بلادهم وقراهم الممتدة على ضفاف النيل، خاضوا لظي معارك دامية، استشهد فيها منهم مئات، على أذرع بعضهم وشم الصليب، وعلى أذرع الآخرين وشم الهلال. ومن يطالع ما كتبه عبد الرحمن الراجعي في تأريخه لثورة ١٩١٩، يجد تفاصيل هذه المعارك وإحصاء لمن استشهد فيها من أبناء مصر جميعاً^(٣)، ويشعر بأن مصر تغلغلت في دمائهم، التي قدّموها فداءً لها عن قلب صادق غيور.

كان اعتقال سعد وزملائه الشرارة الأولى التي انطلقت منها الثورة، التي لم يسبق لها مثل في تاريخ البلاد؛ إذ انطلقت التظاهرات، وعمّت الاضطرابات مصر من أقصاها إلى أقصاها، وشملت طوائف الشعب المصري وطبقاته، فتآلف المسلمون والأقباط على السواء، وشارك في هذه الثورة الطلبة والتلاميذ، والعمال والفلاحون، والتجار والمحامون وسواهم. وعلى هذا يمكننا النظر إلى حزب الوفد باعتباره تعبيراً شعبياً، وتجسيداً لآمال الأمة في الاستقلال المنشود.

استطاع حزب الوفد من خلال تنظيمه أن يمضي في تدعيم صفوفه، فتمكّن من توحيد الغالبية العظمى من المصريين من دون اعتبار للاختلافات الاجتماعية أو الدينية. وقد تأخى الهلال والصليب وراء الوفد، وأشاد المهاتما غاندي بتلك الحقيقة فقال: «لقد كان سعد زغلول أستاذي، وقلّده في حركته الوطنية، قلّده في فكرة تأليف الحزب من طبقات، كلّمنا اعتقل الإنكليز طبقة حلّت مكانها طبقة أخرى، ولكننا فشلنا في أمرين: أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد بين الأقباط والمسلمين، وثانيهما إضراب الموظفين»^(٤).

اتخذ دعاة الثورة في القاهرة أماكن يجتمعون فيها، يتدارسون شؤونها، ويدرسون خططها. ومن هذه الأماكن ما كان سرّياً، ومنها ما كان معلناً، وفي طليعتها الأزهر، الذي لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه، بسبب مكانته ومنزلته الدينية. ولهذا أصبح محفلاً للخطباء، يتبارون فيه من الطبقات كلها، ويقف على منبره القس المسيحي إلى جانب الشيخ المسلم. وظهر خطباء عُرفوا بمواهبهم الخطابية، من أمثال: القمص

٢ المصدر نفسه، ص ٣٣١-٣٤٥.

٣ عبد الرحمن الراجعي، في أعقاب الثورة المصرية: ثورة ١٩١٩، ج ٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧-١٩٨٩).

٤ محمد فريد حشيش، حزب الوفد، ١٩٣٦-١٩٥٢، تاريخ المصريين؛ ١٥٩-١٦٠، ج ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ج ١، ص ١٧٨.

سرجيوس والقمص بولس غبريال، من علماء الإكليروس، والشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمد أبو العيون من علماء الأزهر الشريف.

وقد اشترك المسلمون والأقباط على السواء في الثورة منذ بدايتها، لأول مرة في تاريخ مصر. وظهرت الروح الوطنية لدى المصريين، كما تلاحم عنصر الأمة من أقباط ومسلمين، وتبادلا إلقاء الخطب الحماسية في الكنائس والمساجد، فساعد كل ذلك على ترسيخ الإيمان بالوطنية بعيداً عن التعصب الديني، وتؤكد أن مصر للجميع وفوق الجميع. ثم أعقب ذلك نضج التلاحم القومي من خلال المشاركة في الأحزاب الوطنية ثم في الوزارة والبرلمان. وقد سجل كاتب إيطالي هذا الاشتراك بقوله: «إن هذه المرة هي الأولى في التاريخ التي رأينا فيها الرايات خفاقة... فقد حدث في مصر كما حدث في الهند من نحو آثار التعصب بين المسلمين والهندوس، وزالت الانشقاقات الدينية المختلفة»^(٥).

كان اتحاد عنصرى الشعب المصري في ثورة ١٩١٩ أعظم إنجازات الثورة، إذ أصبحت مصر دولة لا تميز فيها للعصبيات والنعرات الطائفية والدينية، وقد حدث هذا الانقلاب الخطر بتلقائية وسهولة ويسر، وساعد على حدوثه سقوط الدولة العثمانية، وانحسار أيديولوجيا الجامعة الإسلامية، وتغير وجه العالم السياسي والاجتماعي والعقائدي في أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد تأخى الجميع واتخذوا علماً في وسطه هلال أبدلت نجومه بصليب، وأخذ القساوسة يخطبون على منابر الأزهر، وغيره من المساجد، وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون في الكنائس، بل إن السيدات المسيحيات دخلن المساجد وألقين خطباً، كما حدث في ٢٤ نيسان/ أبريل عندما استقبلت لجنة من السيدات المسلمات المجتمعات في مسجد السيدة زينب، وفدأ من السيدات القبطيات اللاتي أتين لشكرهن على التهنته بعيد الفصح^(٦). وسبق أن عقدت السيدات في آذار/ مارس اجتماعاً في الكنيسة المرقسية بالأزبكية، حيث انتُخبت اللجنة التنفيذية للنساء الوفديات، برئاسة هدى شعراوي، ونُظمت تظاهرة مصاحبة تعرضن فيها لرصاص المحتلين^(٧). وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر، عُقد اجتماع في الكنيسة المرقسية بالأزبكية للاحتجاج على تشكيل يوسف وهبة للوزارة، وقدم لجنة ملنر، وكان في مقدمة النسوة المجتمعات هدى شعراوي، ونبوية موسى، وإستر فهمي ويصا^(٨).

ويمكننا القول إن أيديولوجية القومية المصرية تأكدت خلال تلك الفترة، كما ترسخ الشعور بالوطنية المصرية، والغيرة على مصالح البلاد الوطنية، وأحوالها الاجتماعية. من هنا يتضح أن أيديولوجيا القومية المصرية تغلبت على أيديولوجيا الجامعة الإسلامية، التي كانت تدعو إلى الاستقلال في إطار التبعية للخلافة العثمانية، التي كانت سائدة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى، وثورته ١٩١٩.

لقد شعر الأقباط بالمهانة التي ألصقها بهم يوسف وهبة بقبوله تشكيل الوزارة. وقد اجتمعوا في الكنيسة المرقسية في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، برئاسة القمص باسيلوس، وكيل البطريركية، وأعلنوا سخطهم على يوسف وهبة وبراءتهم منه. وكتب عبد الرحمن فهمي في وصف الاجتماع، يقول: «ازدحمت كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بجمهور كبير من نخبة الشعب القبطي يربو عدده على الألفين، امتلأت مقاعد الكاتدرائية بهم ومماشيتها، ورأس الاجتماع حضرة القمص باسيلوس وكيل البطريركية... ثم نهض حضرة القمص سلامة منصور رئيس المجلس الملي بالقاهرة، وبارك الحاضرين، ودعا لهم بالنجاح في مقاصدهم الوطنية، وخطب توفيق

٥ عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ١٩١٨-١٩٣٦، ط ٣ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ١٣١.

٦ ولیم سلیمان قلادة، المسيحية والإسلام في مصر ودراسات أخرى، ط ٢ (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣)، ص ٢٢٤.

٧ أعلام مضيئة في تاريخ مصر: السيرة الذاتية لمائة شخصية مصرية، إعداد مينا بديع عبد الملك؛ تقديم أحمد عبد الفتاح (الإسكندرية: مركز الدلتا للطباعة، ٢٠٠٢)، ص ٥٣.

٨ عبد الرحمن فهمي [وآخرون]، مذكرات عبد الرحمن فهمي: يوميات مصر السياسية، إشراف وتحقيق يونان لبيب رزق (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣)، ج ٢، ص ١٨٣.

أفندي حبيب محرر جريدة الأخبار، والشّاس فرح أفندي جرجس، فشرحا الغرض من هذا الاجتماع الوطني، وأسهب في بيان وحدة العنصرين، وخطب حضرة الخطيب المفوّ القمص سر ججوس، ووقّع الحاضرون صورة احتجاج عنوانه إلى الأمة المصرية»^(٩).

واتفق الحاضرون على إرسال تلغراف بتوقيع رئيس الاجتماع حضرة القمص باسيلوس، رئيس الدار البطريركية، جاء فيه: «حضرة صاحب المعالي يوسف وهبة باشا، الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين في الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة، إذ هو قبول للحماية، ولمناقشة لجنة ملتر، وهذا بخلاف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال، ومقاطعة اللجنة، نستحلفكم بالوطن المقدس، وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن»^(١٠).

وقد تجلّت مظاهر تلك الوحدة في مقولة القمص سر ججوس، الذي خطب في إحدى المرات فقال: «إذا كان الاستقلال موقوفاً على الاتحاد، وكان الأقباط في مصر حائلاً دون ذلك، فأني مستعد لأن أضع يدي في يد إخواني المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة»^(١١). وفي رد سينوت حنا على مندوب صحيفة التايمز البريطانية عندما سأله هل سيندم الأقباط إذا استقلت مصر، فأجاب «إذا كان المليون قبطي سيصرون عقبة في سبيل استقلال مصر، فهم على استعداد لقبول الفدية ولتستقل مصر بأن يضحى بهذا المليون في سبيلها»^(١٢).

تميز سر ججوس في خطابه للجماهير بأسلوب سلس ولاذع وساخر، ومثير للجماهير في الوقت نفسه^(١٣)، وربما ساعده على ذلك قرب الدائم من الناس عن طريق الوعظ والإرشاد. وهناك أمثلة كثيرة على خطاباته المثيرة التي كان يلقيها على الجماهير، فمن على منبر الأزهر ووجه إلى الجماهير خطاباً ساخراً، محرّضاً على الثورة، إذ قال: كنت أسير يوماً في شارع كلوت بك، فوجدت أطفالاً يلعبون أمام منزلهم، فتحدثت معهم حديثاً، قالوا بعده: إن أمنا في المنزل، وهناك بعض الجنود يعتدون عليها، فعجبت لأمرهم، وسألتهم كيف ذلك؟ قالوا ماذا نفعل؟ فصعدت إلى المنزل فوجدت امرأة يعتدي عليها الجنود الإنكليز، أندرون من هم هؤلاء الأطفال، ومن هي هذه الأم؟ فقال الجمهور: لا! فأجاب سر ججوس: هم فئة الموظفين، والأم هي مصر، عندئذ ثار الموظفون أمام سر ججوس، فقال لهم أظهروا شعوركم حيال أمكم مصر»^(١٤).

وعبر سلامة موسى عن نظرتة للوطنية المصرية في ثورة ١٩١٩، حينما كتب يقول: «وتبرز في ذهني ثلاثة أشياء عن ثورة ١٩١٩: أولها الإكبار العظيم الذي اتخذ الأقباط، ورفضهم أي مساومة مع الإنجليز بشأن حماية الأقليات، والثاني، وثبة المرأة المصرية من الأنثوية والبيت إلى الإنسانية والمجتمع، أما الشيء الثالث، فهو النهضة الاقتصادية التي أثمرت بجهود طلعت حرب وغيره»^(١٥). فعلى الجميع أشرق شمس مصر، ووجدوا اليوم الذي يقفون فيه صفواً واحداً للدفاع عن أعز شيء في الوجود، مصر أم المسلمين، وأم الأقباط معاً.

كانت مصر في أواخر عام ١٩١٩ وما بعدها تجعل زائرها، على حد تعبير د. حسين مؤنس، «يشعر بأنه في بلد بُعث بعثاً جديداً»^(١٦). لقد عرف المصريون، أقباطاً ومسلمين، كيف يحافظون على وحدة بلدهم في ذلك الظرف العسير،

٩ المصدر نفسه، ص ١٧٨-١٨٠.

١٠ المصدر نفسه، ص ١٨٠، ومحمد عفيفي، الروح الوطنية المصرية في ثورة ١٩١٩ (القاهرة: المجلس القومي للشباب، ٢٠١٠)، ص ٦٦.

١١ رمضان، ص ١٣٢.

١٢ رمزي ميخائيل، سينوت حنا: الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا (القاهرة: مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة، ٢٠٠٩)، ص ٥١؛ ونشرت اللقاء جريدة وادي النيل بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩.

١٣ عن الأسلوب الخطابي عند القمص سر ججوس، راجع: محمد عفيفي: «الدين والسياسة في مصر، القمص سر ججوس، ١٨٨٣-١٩٦٤»، في: المجلة التاريخية المصرية (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٩٦)، ص ١٥١-١٥٣.

١٤ عفيفي، ص ٣٠.

١٥ أنور عبد الملك، دراسات في الثقافة الوطنية (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦)، ص ٢١٤.

١٦ حسين مؤنس، دراسات في ثورة ١٩١٩، أقرأ؛ ٤١٨ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ص ٧٩.

ودلوا على وطنية عميقة، وُبعد نظر جدير بكل إجلال، وذلك مظهر من مظاهر الحب الخالص لمصر الذي شمل الجميع، مرددين معًا قول أحمد شوقي، ذلك الملهم الذي أحس نبض قلب مصر، وجرى شعره على واقع هذا النبض:

أعهدتنا والقبط إلا أمة
 تعلّي تعاليم المسيح لأجلهم
 للأرض واحدة تروم مراما
 ويوقرون لأجلنا الإسلاما
 ولو شاء ربك وحد الأقواما^(١٧)
 الدين للدينان جل جلاله

بعث جديد في أعقاب الثورة

كان الدستور حاضرًا في الذهنية والفكر المصريين، كأساس للمساواة بين أبناء الوطن الواحد بلا تفرقة على أي أساس ديني أو عرقي أو طائفي. وبهذا المعنى كتب ويصا واصف في جريدة اللواء عام ١٩١٨، وكان وقتئذ عضوًا في اللجنة الإدارية للحزب الوطني، يدعو الأقباط إلى نبذ الخلاف الطائفي، ذاكراً لهم أنه في حالة وجود مطالب خاصة لهم، فإن مكان المطالبة بها هو العمل السياسي لا العمل الطائفي. ودعا الأقباط إلى الاشتراك في الأحزاب السياسية القائمة في البلاد والدعوة من خلالها إلى مطالبهم العادلة، وفي هذه الحالة فإن إخوانهم المسلمين أعضاء هذه الأحزاب سيقفون معهم، ويؤيدونهم في تلك المطالب، ثم قال: «وأختم قولي بكلمة أخرى لإخواني الأقباط، فأقول لهم إن الأحزاب السياسية التي تشكلت في مصر جعلت أول مطالبها الدستور، والقاعدة الأساسية للدستور هي العدل المطلق بين أبناء الوطن الواحد، فلو انضمامتم إلى هذه الأحزاب وعرضتم الأمر بصفتمكم سياسيين، وتناقشتم فيه كمبدأ سياسي لوجدتم مساعدة كلية من إخوانكم المسلمين أعضاء هذه الأحزاب»^(١٨).

ومع تزايد الدعوة إلى الدستور تزايدت مخاوف الأقباط من احتمالات الاستجابة لهذه الدعوة، وما يمكن أن يترتب عليها من تغيير طبيعة مراكزهم إزاء الأغلبية. وعلى ذلك، رأوا أن تحقيق هذا المطلب يجب أن يسبقه أولاً «رفع التمييز الديني بين العنصرين، والمساواة بينهما في الحقوق والمصالح باعتبار الكفاءة الأهلية»^(١٩). وجاءت أحداث ثورة ١٩١٩ لتعمل على تحقيق هذا المطلب، ولتتجلى مظاهر الوحدة الوطنية المصرية بأسمى معانيها، مثلما بدت في أثناء أحداث ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

أخذ الملك فؤاد الأول (١٩١٧-١٩٣٦) يرنو إلى الخلافة الإسلامية، يريد بها توطيد سلطته الزمنية الأوتوقراطية في الداخل على حساب الحكم الدستوري. وكان ينازعه فيها الحسين ملك الحجاز، وفصل ملك العراق. فهاجم سعد زغلول هذا الاتجاه، وتبعه أنصاره والصحف الموالية له. وكان الاتجاه أن تصطبغ حقيقة توليه العرش بالصبغة الدينية، ولكن مصطفى النحاس وقف في وجه تلك البدعة ورأى فيها: «إقحاماً للدين فيما ليس من شأنه، وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية»، وعبر عن رأيه في هذا التيار أمام النواب قائلاً: «الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده»^(٢٠).

وقد ظلت مصر رغم أحداث ثورة ١٩١٩ تحت الحماية البريطانية. ورغم أعمال العنف والاعتقالات والتظاهرات، ومقاطعة البضائع البريطانية، ورغم الانقسامات داخل حزب الوفد نفسه، ظل الاحتلال والقصر الملكي هما المسيطرين على الموقف، لقوة الوسائل التي يمتلكها الطرفان، فالقدرة على القمع بالنسبة إلى الاحتلال والقصر كانت أكثر فاعلية من حركة الجماهير.

وقد كان التلاعب بالطائفة الدينية واضحاً في مصر عند إعلان تصريح ٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢، حين قيدت

١٧ المصدر نفسه، ص ٢٠٠-٢٠١.

١٨ ولیم سلیمان قلادة، مدرسة حب الوطن (القاهرة: مكتبة أسقفية الشباب، ١٩٩٧)، ص ٥٧-٥٨.

١٩ يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني، ١٨٨٢-١٩١٤ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٧)، ص ٤٥.

٢٠ عبد العزيز رفاعي وحسين عبد الواحد الشاعر، الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ، تقديم سيد مرعي (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣)، ص ١٠٦.

إنكلترا استقلال مصر بتحفظات أربعة شهيرة تكون محل مفاوضات بين الجانبين، المصري والبريطاني. ومن ضمن هذه التحفظات حق بريطانيا في حماية الأقليات، بل لقد جرت عند وضع الدستور محاولة للنص على تمثيل الأقليات في المجالس النيابية. صحيح أن المحاولة فشلت بفضل وعي صفوة المسيحيين المصريين، الذين رفضوا المبدأ، إلا أن هذه المحاولة لم تكن معزولة عن وحدة أبناء مصر في ثورة ١٩١٩ ضد الإنكليز^(٢١).

كانت الحملة الفرنسية من قبل قد مارست اللعبة الطائفية، عندما خدع الفرنسيون المعلم يعقوب، أو الجنرال يعقوب، بأن حُصّه ضابط فرنسي يسمى لاسكاريس، على الانضمام إلى الفرنسيين لينشئ فرقة من الجنود الأقباط تكون جزءاً من الجيش الفرنسي، وبهذه الفرقة يستطيع أن يحكم مصر بتأييد من فرنسا. وفعلاً أنشأ يعقوب فرقته، ولكن لم ينضم إليه من الأقباط إلا عدد قليل جداً، فاستكمل تكوينها من الماطيين والأرمن والقبارصة والأروام، وكان يسمي نفسه «صاري عسكر القبط» أي قائدهم الأعلى، بالرغم من تبرؤ سائر الأقباط منه، وصبّ البطرك وكبار رجال الكنيسة لعناتهم عليه، فما كان منه إلا أن اقتحم الكنيسة بحصانه شاهراً سيفه. وسار في طريق الغوافية، فعاشر امرأة من دون زواج، وجعل يسير معها في الطريق، فرماه الأقباط بالحجارة، واضطروه إلى الخروج فسكن في بيت عند الأريكية، وعندما فرض على الفرنسيين الجلاء عن مصر، أخذوا معهم المعلم يعقوب، على رأس فريق قبضي للمطالبة «من المنفى» باستقلال مصر عن الدولة العثمانية، أو ليعودوا به لغزو مصر مرة أخرى عندما تسمح الظروف، لكنه عاش في فرنسا منبوذاً وحيداً، ومات في مرسيليا فقيراً محروماً، وعاد الصفاء بين أهل مصر جميعاً إلى سابق عهده^(٢٢).

والحقيقة أن التلاعب بالطائفة الدينية في مصر استمر أسلوباً للقوى الكبرى الأوروبية-الأميركية لتفتيت القوى الوطنية، وإماتة فكرة العروبة فيها. والحقيقة أيضاً أن مصر هي البلد الوحيد الذي لا يعرف تاريخه الفتن الطائفية، فلم تثر فيها الفتنة قط، وإذا بدت لها طلائع من ناحية المسلمين سارعوا أنفسهم إلى إطفائها، وإذا بدت من ناحية الأقباط سارعوا أنفسهم إلى إخمادها. وما هذه بتصورات، ولا أمان خادعة، ويكفي لمن يطالع كتاب جمال حمدان شخصية مصر، أن يتأكد من أن مصر نسيج واحد: سداه مسلمون وحُمته أقباط^(٢٣).

يجدر بنا هنا الإشارة إلى ما أثاره الرئيس المصري جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠) في خطابه يوم ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٦٢ عندما أعلن ضرورة وضع تشريع جديد لحماية الوحدة الوطنية بعد التأكد من وقوع محاولات استعمارية فاشلة لتفتيت وحدتنا، إلى أن قال: «لقد وصلوا إلى حد التشكيك في الوحدة الوطنية، بين المسلمين في هذا الوطن، وبين الأقباط فيه، وهيهات أن ينالوا شيئاً مما يريدون... لقد رأيت منشورات تسيء إلى المسلمين، قادمة من خارج البلاد، وبالتحديد من الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت رأيت منشورات تسيء إلى الأقباط قادمة من خارج البلاد، وبالتحديد من الولايات المتحدة، أي إن أعداءنا يحاولون على الناحيتين من نفس الاتجاه، ليعلموا جميعاً أن أرض هذا الوطن واحدة، وأن سماء واحدة، وأن شعبه واحد»^(٢٤).

ولم تتوقف محاولات إثارة الفتنة الطائفية في عهد السادات (١٩٧٠-١٩٨١)، ففي حديث إلى الراحل ملحم كرم، نقيب المحررين في لبنان، أوضح الرئيس أن هناك وثائق شاهدها شيخ الأزهر، وبابا الأقباط، تؤكد أن مخطط الفتنة الطائفية وضع في أميركا، وكندا، وقال إن إلهاب الطائفية في مصر أمر مفتعل، لأنها ليست من أصالتنا في شيء، وحذّر قائلاً: «سأعزل كل من يثير الحقد في المجتمع، سواء كان طبقياً أو طائفيًا أو عنصريًا»^(٢٥). وأخذ رجال الدين يتصدون لمحاولات إثارة الفتنة الطائفية، وجرت لقاءات الوحدة الوطنية، وحرصت التنظيمات الشعبية على توجيه الرأي العام للقضاء على مثيري الفتنة.

٢١ عاصم الدسوقي، «الدين والطائفية والوطن»، سطور، العددان ٣-٤ (شباط/فبراير- آذار/ مارس ١٩٩٧)، ص ١٥.

٢٢ أحمد حسين الصاوي، المعلم يعقوب بين الأسطورة والحقيقة (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٩).

٢٣ جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، ج ٢ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٥).

٢٤ رمزي ميخائيل، تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر، تاريخ المصريين؛ ٨١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص ١٤٦-١٤٧.

٢٥ المصدر نفسه، ص ١٤٨.

مصر الدستورية

لقد كان صدور تصريح ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٢٢ أحادي الجانب، وثمرة للاتصالات التي أجراها عبد الخالق ثروت^(٢٦) وزميله إسماعيل صدقي مع السلطات البريطانية في مصر، بعد أن فشلا في الوصول إلى اتفاق مع الجانب المصري، وإن كان الأساس في ذلك يعود إلى فكرة طرحها عدلي يكن على اللورد كيرزون في الجلسات الأخيرة من مفاوضاتها، وهي أن تسلّم إنكلترا مصر بالحقوق التي أبدت استعدادها لأن تسلم بها، حيث أعلن الاعتراف بمصر كدولة مستقلة، وإنهاء الحماية عليها في حدود أربعة شروط ضمنّت تبعية مصر للإنكليز بشكل تام. ومن هنا حقّ لمصر أن تضع لنفسها دستوراً في حدود الاستقلال الصوري، الذي تحكمه شروط التبعية هذه، بعد فشل الجانب المصري في منع صدور التصريح الأحادي الجانب، أو حتى تخفيف حدة شروط التبعية التي أقرّها.

كان صدور تصريح ٢٨ شباط/ فبراير نتيجة إلحاح وضغط شديد من جانب اللورد ألنبي، الذي بلغ به الأمر حد التهديد بالاستقالة. وكان يتصور، ومع قصر السلطان فؤاد الأول، أن لعبة الاستقلال والدستور والأحزاب والانتخابات والبرلمان، ستصرف المصريين عن المطالبة بالاستقلال والجلاء، وستمهّد الطريق لفصل السودان عن مصر، وتحويله إلى ضيعة بريطانية. وفي النهاية جاء التصريح ليعطي مصر استقلالاً زائفاً، وحكومة دستورية وهمية. رفض الوفد المصري التصريح، وظل على عدم الاعتراف به حتى النهاية، بالرغم من أن سعد زغلول لم ير بعد الإفراج عنه، وعودته إلى مصر، مانعاً من دخول الانتخابات على أساس دستور ١٩٢٣، ولكن من دون قبول التصريح. وفي ٢ آذار/ مارس ١٩٢٢ رفض الحزب الوطني ذلك التصريح، والتزم بمبدأه المعروف، الذي يقوم على الجلاء أولاً ثم المفاوضات، ومعنى ذلك أن القوى الوطنية والثورية كلها رفضت ذلك التصريح، ولم يقبله إلا السلطان أحمد فؤاد وجماعة عدلي يكن وعبد الخالق ثروت، الذي قبل الوزارة على أساس التصريح، وشرع في إعداد الدستور.

وبينما كان المصريون يُساقون إلى السجون، ويُقتلون في الشوارع والطرق، وسعد زغلول وأصحابه في المنفى، كانت لجنة الدستور تعقد اجتماعاتها لتضع دستوراً لشعب يعيش في الأغلال، وخلف السدود والقيود. وكان الإنكليز يعملون على إيجاد هذا الدستور، ليكون لعبة في أيديهم يصرّفون به نظر المصريين عن الاستقلال. وقد قدر الإنكليز ماذا سيحدث بعد ذلك، فبعد تعب ونصب واضطهاد، وجري وراء الدستور، وبعد انتخابات، ومأس ومهازل يكون اللاعبون جميعاً قد نال منهم الكلل والملل، طالبين الراحة والأمان. هنا، ومن دون مناقشة، يوقعون جميعاً معاهدة ١٩٣٦، ويفرحون بها، ومن يتفحصها سيجد أنها، مع بعض التغيير الشكلي، هي مشروع ملنر^(٢٧)، هي مشروع كيرزون، هي مشروع ماكدونالد، هي مشروع هندرسون مع تغيير وتعديل لفظي هنا وهناك^(٢٨).

٢٦ وُلد في درب الجماميز عام ١٨٧٣، وهو سليل أسرة أناضولية استولت مصر بعد الفتح العثماني لبليل، وبدأ دراسته في مدرسة عابدين، ثم مدرسة المعلمين، والتحق بالحقوق وتخرج فيها عام ١٨٨٩، وكان الأول دائماً في دراسته، وتم تسجيل اسمه في بعثته إلى الخارج، ولكن مرض والده حال دون ذلك، وعمل في قلم قضايا الدائرة السّنية وكيلًا لنيابة الحقانية من حزيران/ يونيو ١٨٩٤ إلى أيار/ مايو ١٨٩٨، وقاضياً في محكمة مصر الأهلية من حزيران/ يونيو ١٨٩٩ إلى شباط/ فبراير ١٩٠٢، ثم وكيلًا لمحكمة قنا الأهلية من كانون الثاني/ يناير ١٩٠٥ إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٦، ثم مديراً لأسبوط من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٧ إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٨. واختاره سعد زغلول نائباً عاماً في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٨، واختاره حسين رشدي باشا وزيراً للحقانية في وزارته الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ثم اختاره عدلي باشا وزيراً للداخلية في ١٦ آذار/ مارس ١٩٢١، ثم جاءت رئاسة الوزراء في أول آذار/ مارس ١٩٢٢ إلى ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢، ومعها وزارتا الداخلية والخارجية، واحتفظ بوزارة الخارجية في وزارة عدلي يكن باشا من ٧ حزيران/ يونيو ١٩٢٦ إلى ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٢٧، ثم جاءت رئاسة الوزارة الثانية ومعها الداخلية والخارجية من ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٧ وحتى ١٦ آذار/ مارس ١٩٢٨، وبعد استقالته سافر إلى باريس ووافته المنية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٨. انظر: مشرفه محمد أحمد المليجي، عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية، ١٨٧٣-١٩٢٨ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩).

٢٧ وقد وصفه سعد زغلول في برقيه إلى حافظ عفيفي وويصا واصف ومصطفى النحاس بأنه «مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به، وباطنه الحماية وتقريرها». انظر: ماريوس كامل ديب، السياسة الحزبية في مصر: الوفد وخصومه، ١٩١٩-١٩٣٩، مع فصل خاص عن الوفد الجديد ومستقبل النظام السياسي التعددي في مصر، ترجمة عبد السلام رضوان (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٤٦. ٢٨ مؤنس، ص ٢٤٧.

وعندما صدر تصريح ٢٨ شباط/ فبراير طرحت مسألة تمثيل الأقليات، وشغل مبدأ تمثيل الأقليات عدداً ليس بالقليل من جلسات لجنة دستور ١٩٢٣. وطالب القانوني توفيق دوس، أحد أعضاء لجنة الثلاثين، أن يوضع في الدستور نص يسجل للأقباط حقوقاً معينة. وأرجع المؤيدون لهذه الفكرة أنها تُسقط حجة بريطانيا بشأن حماية الأقليات، وبالتالي تقفل الباب أمام التدخل الأجنبي، والسبب الآخر، كما قال توفيق دوس، هو أنه إذا كانت هناك دساتير تنص على وجوب تمثيل الأقليات السياسية لا الدينية، فإننا في الشرق لا نفرّق بين الدين والسياسة، فالنص إذن ليس بدعة، وله ميزة خاصة لأن الفرد في الأكثرية لا يمكن أن ينال منصباً في مجلس النواب إلا إذا حاز عدداً معيناً من أصوات مواطنيه، في حين أن من الممكن أن ينال الفرد في الأقلية كرسياً في المجلس حتى ولو لم يحز تلك الثقة^(٢٩). فثار عليه شباب الأقباط أنفسهم، وأفهموه أن مصر لا تعرف تفرقة دينية، وأن مواطنيها جميعاً إخوة متساوون في الحقوق والواجبات.

وعارض تمثيل الأقليات كل من حزب الوفد وغالبية الأقباط. ولولا وطنية الأقباط في هذه الفترة، وإخلاصهم الشديد لمصر، لتقبلوا دعوة الأجنبي لحمايتهم، وفازوا بالجاء والمناصب بدل النفي والسجن والاعتقال، لكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين معيّنين محرومين من المناصب والجاء والمصالح على أن يكونوا محميين بأعداء الوطن وأعدائهم. اعترضت الصحافة الوفدية على مبدأ التمثيل السياسي النسبي للأقباط في الدستور، الذي نادى به توفيق دوس، بحجة إفعال الباب أمام التدخل الأجنبي، خاصة أن حماية الأقليات هي أحد تحفظات تصريح ٢٨ شباط/ فبراير. وسارت المناقشات بين أعضاء اللجنة المؤيدين للتمثيل وهم أقلية، والمعارضين له وهم أغلبية. فعلى سبيل المثال، ذكر حافظ حسن باشا أن تمثيل الأقليات يعني منحهم امتيازاً ليس لغيرهم مع أن الروح الديمقراطية تعني إزالة الفروق. وأوصى بأن يُترك الأمر للمستقبل، فإن وجد شعور عام بطلب هذا المطلب عدل الدستور^(٣٠). وانتقلت هذه المناقشات إلى الصحف، فعبّر القليل منها عن تأييده لاقتراح تمثيل الأقليات، مثل صحيفة الاستقلال لمحمود عزمي. واعترضت معظم الصحف الوطنية، خاصة الصحف الوفدية، على هذا الاقتراح؛ إذ إن سياسة الوفد قامت منذ إنشائه على تساوي جميع عناصر الأمة، وعلى اجتماعها فقط تحت لواء المصرية بغض النظر عن الفروق الدينية^(٣١).

لذلك شنت جريدة النظام حملة شعواء على اقتراح تمثيل الأقليات في الدستور، بما يجمله من معنى لفصل عنصرَي الأمة، وعبّرت عن رأيها من خلال مقالات عدة نُشرت متتابعة، وأوضحت عناوينها مبدأ الوفد في الوطنية المصرية. وعلى سبيل المثال، ظهرت العناوين التالية: الحرية والاستقلال دين الأمة المصرية؛ الرأي العام وتمثيل الأقليات، لا تمزقوا وحدة الأمة؛ خبايا لجنة الدستور^(٣٢). وأظهرت هذه المقالات استنكار الجريدة لهذه الفكرة، فجاء في المقالة الأولى تأكيد للوحدة الوطنية، إذ قالت: «كان جديراً بالعضو الساعي في التفرقة أن يُلقى نظرة واحدة إلى ماضي الحركة الوطنية وحاضرها ليُمسك عن إبداء رأيه ويرجع عن بذل مسعاه... فهناك في طيات ذلك الماضي آثار التضحية التي صاغت الأمة آلامها وأحزانها في تمثال الوحدة الوطنية الخالد». وفي المقالة الثانية أكدت أن الرأي العام لم يرض عن اقتراح تمثيل الأقليات في لجنة الدستور، وأن المسلمين والأقباط لا يعرفون الأقلية ولا الأكثرية، وإنما هم أمة واحدة مصرية لا تتجزأ ولا تتفرق. وأشارت في المقالة الثالثة إلى خطر دعوى تمثيل الأقليات، إذ إنها تُعتبر تأكيداً لما جاء في أحد تحفظات تصريح ٢٨ شباط/ فبراير والسياسة الإنكليز يتوكلون على الأقليات لتقييد استقلال البلاد واتخاذها وسيلة للتدخل في شؤونها والسيطرة عليها. وأكدت أنه

٢٩ عادل منير، الأقباط والبرلمان أصوات من زجاج (القاهرة: مؤسسة وطني للطباعة والنشر، ٢٠١٠)، ص ١٤.
٣٠ محاضر لجنة الدستور (مضابط مطبوعة غير منشورة محفوظة بقاعة المطبوعات بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة): محضر الجلسة السابعة والعشرين المنعقدة في يوم الجمعة ٢٥ أغسطس ١٩٢٢، ص ١١٣.
٣١ نجوى كامل، الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية، ١٩١٩-١٩٣٦، تاريخ المصريين؛ ٩٢ و٩٤، ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩-١٩٩٦)، ج ٢، ص ١٤-١٥.
٣٢ النظام، ١٩٢٢/٤/٢٤.

لن يسمح أحد للجنة الدستور أن تعترف بوجود الأقليات في نظام البلاد، كما أكدت أن الأقباط أعلنوا براءتهم من كل فكرة تشير أو تؤكد الانفصام بين عنصري الأمة المصرية مهما بالغ أصحابها في الدفاع عنها.

كما نشرت جريدة النظام، تحت عنوان «صوت الرأي العام في تمثيل الأقليات» الرسائل التي تصلها من أقباط ومسلمين يعترضون فيها على الفكرة، ويؤكدون أنه لا توجد أقليات في مصر، وأن مصر أشرفت على فجر عهد جديد للحياة الحزبية البرلمانية، بعد أن أدرك زعماءها أن الخير في التضامن والعمل للمصلحة المشتركة لا في التشاحن على تحقيق المآرب الذاتية^(٣٣). ونشرت الجريدة خبر اجتماع كبير في النادي الأهلي بالمنصورة، تضمن قرار المجتمعين بعدم النص على تمثيل الأقليات، لما في هذا المبدأ الضار من المساس بالوحدة الوطنية^(٣٤)، مقدمة تجربة «الأقليات في تركيا» كنموذج، وتتكبر البريطانيين والفرنسيين لوعودهم لهم^(٣٥).

واهتمت جريدة وادي النيل بتوضيح رأي الأقباط المصريين من تمثيل الأقليات في الدستور، وأشارت إلى وحدة الأمة المصرية ممثلة في مسلميها وأقباطها^(٣٦)، وحذرت من استغلال المستعمرين للأقليات المسيحية على مسرح الشرق «لحاجة في نفوسهم وأغراض يريدون قضاءها»، معتبرة إياه سلاحاً يشهرونه في وجه مصر^(٣٧). وعبرت عن رأيها في عنوان مقالتها «مسألة الأقليات بين الإنكار القولي والتأييد العملي»^(٣٨). وقد نجحت حركة المعارضة ضد تمثيل الأقليات، فصدر الدستور خالياً من أي نصوص تتعلق بالتمثيل النسبي للأقليات، ومساوياً بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماهم الدينية.

مع نهاية عام ١٩٢١ ظلت مصر بلا وزارة أكثر من شهرين، إلى أن فوتح عبد الخالق ثروت ليشكل وزارة جديدة، حيث تضمن برنامج الوزارى تشكيل لجنة لوضع دستور جديد للبلاد ليحل محل القانون النظامى الصادر فى أول تموز/ يوليو ١٩١٣. وبعد تردد من جانب الإنكليز، انتهت مباحثاتهم إلى قبول تلك الشروط، وصدر تصريح ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٢٢. وفي أول آذار/ مارس، ألفت عبد الخالق ثروت الوزارة الجديدة، ونودي بالسلطان فؤاد الأول ملكاً على مصر في ١٥ آذار/ مارس. وفي ٣ نيسان/ أبريل، تألفت لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخاب، وكان حسين رشدي باشا رئيساً لهذه اللجنة، وأحمد حشمت باشا نائباً للرئيس، وكانت اللجنة مكونة من ثلاثين عضواً كانوا من ممثلى الأحزاب السياسية، والزعامات الشعبية، وقادة الحركة الوطنية، وعُرفت باسم «لجنة الثلاثين». وكانت وزارة ثروت قد تألفت من دون اتصال بالرأى العام، ولم تكن وليدة إرادة الأمة، فلم يحظ ثروت بتأييد الشعب لأنه ألفت وزارته بينما كان سعد زغلول ورفاقه في طريقهم إلى المنفى في سيشل، كما تم إحباط أكثر من محاولة اغتيال لثروت، ومنها محاولة تعرّض لها في السيدة زينب يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٢.

ورغم ما يكشف عنه تشكيل هذه اللجنة من تجانس وتنوع وتناغم، حيث إنها ضمت مفكرين وأدباء ورجال قانون ورجال مال وأعمال وأعيان ورجال دين وتجاراً وساسة وعلماء وأعضاء من الجمعية التشريعية باعتبارها الهيئة التي تمثل الأمة تمثيلاً رسمياً في ذلك الحين^(٣٩)، فإنها لم تضم أعضاء من الحزب الوطنى وحزب الوفد،

٣٣ كامل، ص ١٥-١٦.

٣٤ النظام، ١٩٢٢/٦/٧.

٣٥ النظام، ١٩٢٢/٧/٦.

٣٦ وادي النيل، ١٩٢٢/٤/١٩.

٣٧ وادي النيل، ١٩٢٢/٧/٢.

٣٨ وادي النيل، ١٩٢٢/٧/١٥.

39 F.o.: 407/193, No. 21, Scotl to Curzon, April 12, 1922, Enc, in No. 21 report on the General Situation in Egypt for the period from March 30, to April 5, 1922, p. 30.

(التقرير رقم ٢١ عن الوضع العام في مصر في الفترة من ٣٠ آذار/ مارس إلى ٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٢، وهو مأخوذ من محافظ محفوظة بدار الوثائق القومية المصرية القاهرة، قاعة المكتبة، تتضمن وثائق مفردة مصورة من ملفات وزارة الخارجية البريطانية في لندن ومرتببة في تلك المحافظ تاريخياً والإشارة لها تكون الإشارة إلى رقم ملفها في لندن وهو الرمز 407/193 f. o.).

الذين رفضا المشاركة، بل إن الزعيم سعد زغلول، الذي كان منفياً آنذاك مع بعض رفاقه في الوفد، وصف هذه اللجنة بأنها «لجنة الأشقياء»، لأنه كان يتعين أن يضع الدستور جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة لا لجنة تؤلفها الحكومة، ولا تضم عضواً واحداً من البرلمان. وقالوا عنها إنها لجنة أشقياء لأنها جاءت بالتعيين من طرف الحكومة، وإن ضمت أعلاماً في القانون والدين والسياسة، وكانت مرآة أمينة للتنوع الديني المسلم والمسيحي واليهودي في المجتمع المصري، فكانت حصيلة ذلك مستوى رفيعاً من النقاش واحترام الآخر والانفتاح على خبرات العالم وتجاربه.

كان الملك فؤاد الأول يطمع في السيطرة على الثورة، فانتقل الحكم المطلق من يد الإنكليز إلى يده، وكان في قرارة نفسه طاغية مستبدًا، لذلك حارب بكل جهده فكرة الجمعية التأسيسية خشية أن تضع هذه للأمة دستوراً حراً يسلبه بعض السلطات، وأمر بتشكيل لجنة من بعض الشخصيات العامة من رجال السياسة والقانون لتتولى هي وضع الدستور وتعرضه عليه ليقوم هو بنفسه بإصداره، وكان يرجو من وراء ذلك أن تضع اللجنة دستوراً هزيلاً يمكن له أن يصول فيه ويجول، ولكن لجنة الدستور خيبت آماله، فجاءت بدستور اعترفت فيه بمبدأ سيادة الأمة، ووضع نظاماً نيابياً برلمانياً يتمتع الملك فيه بسلطات قليلة ما كان ليرضى عنها. ولما حاول ثروت الإسراع في إصدار الدستور، أخرجه الملك من الوزارة، وجاء برجل من صنائه.

رغم ذلك، اعتُبر هذا الدستور أول أساس من أسس نظام الحكم البرلماني في مصر، بل إن الصحف اعتبرت يوم إعلانه «يوماً تاريخياً مشهوداً مباركاً»^(٤١)، واتفق المؤرخون على تصويره بأنه أول دستور ديمقراطي لمصر، وخطوة مهمة على درب تطورها السياسي والدستوري، وبمنزلة البداية لصفحة جديدة في تاريخ البلاد. وقد وُلِد هذا الدستور «العظيم»، طبقاً لتوصيف القانونيين^(٤٢)، سابقاً لعصره، ليحل محل الإطار الدستوري الذي كان يحكم مصر قبله تحت اسم «القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣».

ومن خلال إلقاء نظرة سريعة على المميزات العامة لهذا الدستور، سيتأكد لدينا ذلك؛ فقد اعترف هذا الدستور بأن مصر دولة ذات سيادة، وهي حرة مستقلة، وغني بالنص على مبدأ سيادة الأمة، إضافة إلى أنه أول دستور في تاريخ مصر يتكلم على حقوق المواطنين وحررياتهم العامة. وصدور هذا الدستور انتهى الحكم المطلق الذي ساد مصر أكثر من قرن من الزمان. وجاء ذلك نتيجة أخذ الدستور بالمبادئ الديمقراطية، ووضع نظاماً نيابياً كاملاً، فأخذ لأول مرة في تاريخ مصر الدستوري بنظام المجلسين، ونظمه بشكل جدي، وأصبحت المسؤولية الوزارية في هذا الدستور كاملة مطلقة. ولئن كانت دساتير مصر غير المستقلة قد أكدت هذه النقطة الأخيرة، فإنها لم تضع لها الوسيلة الضرورية اللازمة لتحرريكها ولا الجزاء الذي يجمي أحكامها^(٤٣).

ومن خلال تصفّح محضر جلسات لجنة الدستور، التي عقدت بين نيسان/ أبريل وتشرين الأول/ أكتوبر، أي ما يقرب من مدة ستة شهور، نلمح، أول وهلة، الرقي الشديد في اللغة، الذي لا يكاد يوجد معه خطأ نحوي واحداً، وسعة الأطلاع على دساتير العالم كما تتجلى من الاستشهاد بالدساتير الفرنسية والأميركية والبريطانية، بل أيضاً البولونية والبلجيكية والإسبانية في زمن لم يكن الأطلاع فيه على التجارب الدستورية للدول الأخرى، وأحياناً بلغاتها الأصلية، من موبقات الاستعمار ومخلفاته. ونلمس أدب الاختلاف في الرأي الذي ينبع من أن أياً من الأعضاء لم يدّع أنه يملك كل الحقيقة وأن كل من هم سواه على غير هدى.

ويُذكر أنه لما اشتدت حركة المطالبة بالدستور، وأعلن بعض الأقباط أنهم راغبون في بقاء الحالة الحاضرة، كان

٤٠ الأحوال، العدد ٥ (٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢)، ص ٢.

٤١ علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢ (القاهرة: مكتبة نضرة الشرق، ١٩٧٧)، ص ١٠٣.

٤٢ مصطفى أبو زيد فهمي، الدستور المصري ومبادئ الأنظمة السياسية (الإسكندرية، مصر: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤)، ص ٢٦٤-٢٦٨.

لتوفيق حبيب (١٨٨٠-١٩٤١)^(٤٣)، وهو قبطي، رأي آخر، إذ حاول أن ينشر المقالات بشأن المسألة القبطية في الصحف اليومية، فأبى أصحابها بحجة أن هذه المسألة طائفية، فاتجه إلى الصحف الأسبوعية، ولبث نحو ثلاثة أعوام يعمل في تحريرها، متحدثاً عن مشكلة المجلس الملي، فكانت الصحف القبطية تهاجمه، فلما ثارت النقاشات حول النص على تمثيل الأقليات الدينية في الدستور، اتفق توفيق حبيب مع الشبان المصريين، على اختلاف دياناتهم، وسير تظاهرة سياسية في حديقة الأزبكية، حيث ألقى فيها خطبة بليغة أكد فيها أن المصريين جميعاً إخوة، كما دافع عن الوحدة الوطنية، موضحاً أن الأقباط لا يتأخرون عن بذل أرواحهم في سبيل حياة مصر ورقبتها، ومطالباً بالدستور والاستقلال^(٤٤).

المسألة القبطية

حين بدأ وضع الدستور، عُرض اقتراح تخصيص عدد من المقاعد في المجلس النيابي للأقباط، لكن الأقباط استنكروا الاقتراح لأنه ينطوي على إهانة وعدم ثقة في مواطنيهم. وقال زعمائهم «إن مقترحي تمثيل الأقليات يريدون أن يضيعوا عليكم كل مجهودات الثورة، يقصدون أن يقولوا إن الأقلية مخدوعة وجزء منفصل يجب أن يكون له من يدافع عنه، وأن يقولوا للأغلبية إننا نراكم متعصبين فنخشاكم». وأضافوا: «احتمال مستحيل الوقوع أن لا ينتخب قبطي، المصريون كلهم لا ينظرون لغير النزاهة والتضحيات، ونصيبكم في هذه التضحيات كان موجباً للفخر»^(٤٥). وعلى هذا الأساس استبعد الاقتراح.

وعند تصفح مضابط جلسات «لجنة الثلاثين» نلاحظ أن في الجلسة العاشرة يدور النقاش حول ما إذا كان المطلوب أن ينص الدستور على أن الحكومة نيابية، بمعنى أن تكون مسؤولة أمام البرلمان أم يكفي بالنص على أنها دستورية، بمعنى أنها مُشكّلة وفق الدستور. وينقسم الحضور إلى فريقين، وبعد كثير من الحوارات، يقول علي بك ماهر إنه لم يعد يتمسك بالإضافة، ويكفيه النص في الدستور على قواعد الحكومة البرلمانية، ومن ذلك يُفهم شكل الحكومة. ثم ينشأ سجال حول ما إذا كان يجوز لمجلس الشيوخ والنواب البحث في مشروع قانون واحد في وقت واحد، فيذهب عبد العزيز بك فهمي إلى أنه يجوز، ويرى إلياس بك عوض العكس^(٤٦)، وتنفض الجلسة على ذلك. ثم يبدو أن فهمي رجع في ما بعد إلى خبرات دستورية دولية ليستوثق من الأمر، فلا يجد حرجاً في أن يعلن في مستهل الجلسة الحادية عشرة «يلزمني، إنصافاً لحضرة إلياس بك عوض، أن أقول إنني كنت مخطئاً في الجلسة الماضية»^(٤٧).

ويثور نقاش طويل بشأن تنظيم حق الانتخاب ووجاهة الحجج التي يستند إليها كل عضو في موقفه، فينبري علي بك ماهر في الجلسة السابعة للدفاع عن أهمية خفض سن الترشيح لعضوية مجلس النواب من ثلاثين عاماً إلى خمسة

٤٣ من الأقباط الذين أذوا دوراً كبيراً في الصحافة المصرية، ولد في مدينة القاهرة في ٧ شباط / فبراير ١٨٨٠، وبدأ مشواره في بلاط صاحبة الجلالة محرراً في جريدة الوطن عند عودتها للصدور على يد جندي إبراهيم عام ١٩٠٠، وظل فيها نحو عامين، ولكنه لاحظ أن مبادئها لا تتطابق ومبادئه، فتركها في أواخر عام ١٩٠٢. وأصدر مجلة فرعون عام ١٩٠٩، كمجلة ملية اجتماعية سياسية، ظلت تصدر حتى عام ١٩١٤، وقدمته البطرك خانة (مقر البابا) للمحاكمة على بعض أعماله التي عدتها طعناً في رجال الدين. وفي عام ١٩٢١ عيّنته جريدة الأهرام مراسلاً لها يوافيها بأبناء الوفد المصري الرسمي للمفاوضات، وأصدر في عام ١٩٢٤ مجلة السباق، وهي مجلة للألعاب والفنون والآداب، ولكنها لم تستمر كثيراً، ولكنه عاد في عام ١٩٣٠ فأصدر مجلة فرعون مجدداً لكن كمجلة سياسية أدبية، بالتعاون مع صديقه حبيب جاماتي، ودعا فيها إلى الاستقلال ومناهضة الاستعمار، ومواجهة الاستعمار، وخلاص مصر خاصة، والشرق عامة من سيطرة الغرب. ومنذ عام ١٩٣٢ التحق بجريدة الأهرام حيث لقب بـ «الصحافي العجوز»، وكان يكتب بها عموداً عنوانه «على الهامش». وأصبح له منذ ١٩٣٦ مقال يومي في الصفحة الأولى في جريدة مصر، وترأس تحرير مجلة التوفيق التي كانت تصدر عن جمعية التوفيق القبطية في القاهرة (١٩٣٨-١٩٣٩). وفي عام ١٩٣٨، أصدر ورأس تحرير صحيفة الشعلة، سياسية أسبوعية، وظل مالكا لها حتى وفاته عام ١٩٤١. انظر: رامي عطا صديق، أقباط في ذاكرة الصحافة المصرية، (القاهرة: مكتبة أسقفية الشباب، ودار الجيل للطباعة، ٢٠٠٧)، ص ٦٢-٦٥.

٤٤ المصدر نفسه، ص ٦٤-٦٥.

٤٥ قلادة، مدرسة حب الوطن، ص ٧٠-٧١.

٤٦ محاضر لجنة الدستور، محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في يوم الخميس ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٢، ص ٣٧.

٤٧ محاضر لجنة الدستور، محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في يوم الاثنين ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٢٢، ص ٤١.

وعشرين عامًا، وحثته الأبرز أن الشباب «قد شاركوا في حركة البلاد من عام ١٩١٨ إلى يومنا الحاضر»، وأن القاضي يباشر عمله في سن الخامسة والعشرين، والمستشار في سن الثامنة والعشرين، فلم إذن اشتراط السن الأعلى في من يتولى مسؤولية النيابة البرلمانية؟ ويرد عليه عبد العزيز بك فهمي بقوله «إن من الصحيح أن سن القاضي هو خمسة وعشرين عامًا، لكن المشرع الذي يضع القانون للقاضي لا يقل عمره عن ثلاثين عامًا». ثم إنه يرى أن ما ذهب إليه علي ماهر لا يعدو كونه مجرد زخرف لم يطلبه لذاته «بل لغرض آخر هو مكافأة الشباب الذين قاموا بالحركة»^(٤٨).

ويتم البحث في نظام التصويت، فيدعو إلياس بك عوض في الجلسة السادسة إلى اعتماد نظام القائمة لأنه يسمح بتمثيل الأقليات، ولأن بلدانا ديمقراطية كفرنسا تأخذ به. فيعقب عليه عبد الحميد باشا مصطفى قائلاً: «إن الناخب في نظام القائمة لا يعرف من انتخبه، وهذا يجعل التمثيل غير صحيح»، وإن فرنسا تقلبت على مدار واحد وسبعين عامًا (١٨٤٨ - ١٩١٩) بين نظامي القائمة والفردية أربع مرات^(٤٩).

وفي ما يخص قضية التمثيل البرلماني للأقليات التي كانت موضوع نقاش واسع في الجلسة السابعة والعشرين، يتزعم توفيق بك دوس الاتجاه المطالب بهذا التمثيل لقطع الطريق على تدخل بريطانيا لحماية الأجانب والأقليات، فترن في آذاننا تعبيرات جميلة جرت على ألسنة مؤيديه ومعارضيه على حد سواء. في تأييد التمثيل، وجده عبد اللطيف بك المكباتي «احتفاظًا بالوحدة العائلية ومنعًا للامتعاض»، ووجده علي بك المنزلاوي «حفظًا لاتحادنا الجميل، الذي لولاه لوجد الإنجليز لمناهضتنا سييلاً». وفي معارضة التمثيل، رأى عبد العزيز بك فهمي أن «الكفاح في الانتخابات بين آراء سياسية وأحزاب مختلفة وليس بين دينين»، وأمن على رأيه أحمد باشا طلعت بدليل «أن المحامين انتخبوا في ثلاث سنوات متوالية نقيبًا لهم قطيًّا^(٥٠) وهذا لم يحصل لغيره^(٥١)».

دستور الوحدة الوطنية

رفعت اللجنة مشروع الدستور إلى عبد الخالق ثروت في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢، وكان منتظرًا أن يصدر به المرسوم الملكي في إثر تقديمه لرئيس الوزراء، كما قدمت له اللجنة بعد أيام قليلة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور، وكان ثروت باشا آنذاك جادًا في بناء دار البرلمان، إذ شرعت وزارة الأشغال في إقامة مجلس النواب، منذ آب/ أغسطس ١٩٢٢، كما تم توسيع مبنى الجمعية العمومية لتكون مقراً لمجلس الشيوخ، لكن استقالة ثروت حالت دون صدور الدستور في موعده المقرر^(٥٢)؛ إذ استقال ثروت قبل صدور الدستور بمرسوم ملكي، وفي آذار/ مارس ١٩٢٣ جاءت وزارة يحيى إبراهيم باشا، التي كانت وزارة إدارية، فألغت الأحكام العرفية، وأفرجت عن سعد ورفاقه ليعودوا من المنفى. وفي ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٢٣ صدر الدستور وقد حُذف منه النصان الخاصان بالسودان^(٥٣). وجرت انتخابات في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٣ لتأتي الوزارة الشعبية «وزارة زعيم الأمة سعد زغلول بعد عودته من المنفى»، التي كسرت لأول مرة قاعدة وجود وزير قطبي واحد في الوزارة، بعد استقالة وزارة يحيى إبراهيم باشا، التي لم يحالفها التوفيق في الانتخابات، وهو ما كان

٤٨ محاضر لجنة الدستور، محضر الجلسة السابعة المنعقدة في يوم الخميس ٨ حزيران/ يونيو ١٩٢٢، ص ٢٠-٢١.

٤٩ محاضر لجنة الدستور، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في يوم الأربعاء ٧ حزيران/ يونيو ١٩٢٢، ص ١٧-١٨.

٥٠ يقصد مرقس حنا، الذي اختاره زملاؤه نقيبًا للمحامين عام ١٩١٤، وأعيد انتخابه مرة أخرى، وكان عضوًا بارزًا في الوفد، وتجلت وطنيته في فترة اعتقال سعد زغلول، فطبع المنشورات المنادية بمقاطعة البضائع الإنكليزية. وفي ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٢٢ اعتقلته سلطات الاحتلال مع ستة آخرين من حزب الوفد في ثكنة قصر النيل، وصدر الحكم بإعدامهم، لكن الضغط الشعبي دفع السلطات إلى الإفراج عنهم. وعين في عام ١٩٢٤ وزيرًا للأشغال، وفي عام ١٩٢٦ وزيرًا للحالية، وفي عام ١٩٢٧ وزيرًا للخارجية، وتوفي في عام ١٩٣٤ بعد عمر حافل أمضاه في خدمة وطنه، والقضية الوطنية. انظر: سمعان السرياني، مشاهير الأقباط في القرن العشرين، مراجعة وتقديم نيفاء الأنبا متأوس (القاهرة: كريستيف برس للنشر، ٢٠٠٢)، ج ٥، ص ٤٢.

٥١ محاضر لجنة الدستور، محضر الجلسة السابعة والعشرين المنعقدة في يوم الجمعة ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٢٢، ص ١١٢-١١٣.

٥٢ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٠)، ج ١، ص ١٣١.

٥٣ هلال، ص ١٠١.

شهادة لها على نزاهتها، لأنها هي التي كانت تدير الانتخابات التي خسرت فيها ونجح حزب الوفد.

وأصدر الملك فؤاد الأول الدستور بقرار ملكي رقم ٤٢ لعام ١٩٢٣، من سراي عابدين بتاريخ ٣ رمضان ١٣٤١ هـ/ الموافق ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٢٣، وأرسله إلى يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، مشفوعاً بخطاب جاء فيه «اطلعنا على مشروع الدستور الذي عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا، وإننا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الهمة في وضعه، وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها. وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به، راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنواناً دائماً لمجدها وعظمتها»^(٥٤).

تضمنت مقدمة الدستور تمهيداً أوضح فيه أهميته، فذكرت: «بما أننا مازلنا منذ تبوؤنا عرش أجدادنا، وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله بها إلينا، نتطلب الخير دائماً لأمتنا بكل ما في وسعنا، ونتوخى أن نملك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة. ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحد الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها، تعيش في ظله عيشاً سعيداً مرضياً وتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة، ويكفل لها الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد، والإشراف على وضع قوانينها، ومراقبة تنفيذها، ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية، والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي تراثها التاريخي العظيم. وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا، ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا، حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا، التي يؤهلها لها ذكاؤه، واستعداده وتتفق مع عظمتها التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدّن وأمم»^(٥٥).

نصّت المادة الأولى على أن «مصر دولة ذات سيادة، وهي حرة مستقلة وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي»، واضعة بذلك أسس القاعدة الدستورية الأولى، وهي سيادة الأمة. وأشارت المادة الثالثة بالقول: «المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين، وإليهم وحدهم يُعهد بالوظائف العامة، مدنية كانت أو عسكرية، ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون». وأكدت المادة الثانية عشرة أن «حرية الاعتقاد مطلقة». وأوضحت المادة الثالثة عشرة أن الدولة «تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية، على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب». ومنعت المادة السادسة عشرة «تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات أيًا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة»^(٥٦).

كما نصّت المادة ١٤٩ على أن «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية»^(٥٧)، وعلى الرغم من ذلك، نجح هذا الدستور في حكم مصر لمدة طويلة: بدءاً من عام ١٩٢٣ حتى أتت ثورة يوليو لتبطل العمل به في عام ١٩٥٢. وفترة العمل به هي التي شهدت ترسيخ الحريات والقيم الليبرالية الأصيلة بما مكن من تدشين العصر الذهبي

٥٤ الرفاعي، ج ١، ص ١٤٦-١٤٧.

٥٥ مصر، مجلس الشورى، الدساتير المصرية والوثائق المتعلقة بها منذ عام ١٨٢٤ وحتى عام ٢٠٠٧، (القاهرة: مجلس الشورى، ٢٠٠٧)، ص ١٦٣.

٥٦ الوقائع المصرية، العدد ٤٢ (٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٢٣).

٥٧ لم يقتصر هذا النص على دستور ١٩٢٣، وإنما تبنته الدساتير اللاحقة؛ فقد ورد في المادة ١٣٨ من دستور ١٩٣٠، والمادة ١٩٥ من دستور ١٩٥٤، والمادة الثالثة من دستور ١٩٥٦، وأغفله دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت ١٩٥٨، والإعلان الدستوري الصادر في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، إلا أنه عاد بلفظه مرة أخرى في المادة ٥ من دستور ١٩٦٤، وأضاف الدستور الدائم ١٩٧١ إليه ما جعله: «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع» (المادة ٢)، وتكرر النص الجديد كما هو عند تعديل الدستور في: ١٩٨٢، و٢٠٠٥، و٢٠٠٧. انظر: عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر؟ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٤٢-٤٣.

للديمقراطية في مصر. وكان هذا الدستور من الثبات أنه ظل يمثل إطار الحكم العام طوال ثلاثة عقود، باستثناء فترة لا تتجاوز الخمسة أعوام، هي فترة انقلاب دستور ١٩٣٠ عليه، وهي الفترة التي كانت بمنزلة نكسة للحياة الديمقراطية في مصر؛ إذ جاءت وزارة عبد الفتاح يحيى التي لم تقدم جديدًا للحياة السياسية أو النيابية المصرية، فقدمت استقالتها في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤، وقبلها الملك في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وكلف توفيق نسيم برئاسة الوزارة الجديدة في اليوم نفسه، وهي الوزارة التي ألغت دستور ١٩٣٠، وحلت البرلمان في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، ولم تقرب قرار الإلغاء بعودة دستور ١٩٢٣، حيث كان الملك يميل إلى إحلال نظام دستوري آخر محل الدستور الذي ألغته، فتحرك الوفد وعقد مؤتمرًا في يومي ٩ و١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥ حضره نحو ٢٥٠ ألف من أعضائه، ليؤكد تمسك الأمة بإعادة دستور ١٩٢٣، كاملاً غير منقوص. وازدادت الضغوط الشعبية على نسيم، فرفع كتابًا إلى الملك في ١٧ نيسان/ أبريل يتضمن اقتراحًا بعودة الحياة الدستورية بإحدى وسيلتين: إعادة دستور ١٩٢٣ وتعديله بالطريقة المنصوص عليها فيه إذا رأى تعديله، أو دعوة جمعية وطنية لوضع دستور ترصاه البلاد. وجاء رد الملك في ٢٠ نيسان/ أبريل مفضلاً أن يوضع دستور بمعرفة لجنة حكومية يكون من أعضائها ممثلو الأحزاب السياسية المختلفة في مصر، بما فيها الوفد إن أراد^(٥٨).

وفي مجلس النواب، انتقد عبد العزيز الصوفاني، من نواب مدينة الإسكندرية، نظام دستور ١٩٣٠، فانتقده وهيب دوس قائلاً: ليس لنايب أقسم اليمين على احترام الدستور أن ينتقده في قاعة هذا المجلس، فردّ الصوفاني عليه: «الديساتير في جميع بلاد العالم قوانين وضعية، وعرضة للنقد والتغيير وليست مُنزلة»^(٥٩).

لكن دستور ١٩٢٣ نجح في النهاية في جعل الشعب كله يقف مدافعاً عنه، إلى أن تم إلغاء دستور ١٩٣٠ بموجب الأمر الملكي رقم ١٤٢ لعام ١٩٣٥ في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥، وهو الأمر الذي قضى بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣. وعاد في عام ١٩٣٥ بعد انتصار الشعب على ردة دستور ١٩٣٠. بعد ذلك، ظل دستور ١٩٢٣ ساريًا حتى أعلن مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو إلغاءه نهائيًا في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢.

ولا غرو أن نرى تمسك النخب السياسية المصرية بهذه الدستور، إذ إنه كفل المساواة في الحقوق لكل المصريين، بصرف النظر عن الدين والجنس واللغة، بالإضافة إلى حرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر الدينية، وشارك الأقباط في الحياة السياسية والنيابية بقوة، وجرى انتخاب ويصا واصف رئيسًا لمجلس النواب في البرلمان^(٦٠). ويجب أن يكون واضحًا أن التمثيل في المجالس النيابية لم يكن مقصودًا به مجرد الوجود الطائفي، بل عكس ذلك تمامًا، كان الهدف أن يكون الاختيار والاستبعاد قائمين على أساس الإخلاص والكفاءة والقدرة على المساهمة في تحديد الجوانب الوطنية الفعالة، وفي وضعها موضع التنفيذ، وانتفى من قاموس السياسة المصرية المفهوم الديني للأقلية، وأصبح هذا اللفظ في المحل الأول معنى سياسي واقتصادي؛ فقد ألغيت كلمة التعصب من قاموس الوطنية المصرية، وبُنت روح الاطمئنان بين الأقباط، فكان المرشح القبطي يرشح نفسه عن دائرة كلها مسلمون، فيتم انتخابه بصرف النظر عن دياناته، عندئذ وطد الأقباط لأنفسهم وجودًا فعالًا على الساحة السياسية، أكان في البرلمان بمجلسيه، النواب والشيوخ، أم في مجالات الإعلام والفكر والثقافة والصحافة، وجميع وظائف الدولة القيادية وغير القيادية^(٦١). ولعل أبلغ دليل على ذلك قول ويصا واصف في إحدى دوائر المنيا: «إنني أمثل في البرلمان دائرة لا قبطي فيها غير نائبها». وكان ويصا واصف من أواسط الصعيد، ولكنه يمثل دائرة المطرية^(٦٢)، في أقصى الشمال، بغير عصبية عائلية له ولا روابط دينية ولا محلية في هذه الدائرة.

٥٨ عبد الواحد النبوي، المعارضة في البرلمان المصري، ١٩٢٤-١٩٣٦ (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٨)، ص ٩٠-٩١.

٥٩ المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

٦٠ أحمد عثمان ومنير غبور، المسيحية في الإسلام (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩)، ص ١٤٢.

٦١ المصدر نفسه، ص ١٤١-١٤٢.

٦٢ مضابط مجلس النواب (القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٢٦)، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادي الأول ١٠ حزيران/ يونيو -

٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٦، ص ٦.